معوقات التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي

إعداد

الست مديحة عبد الكريم رومي
مديرة قسم الإحصاء والمعلومات
دائرة التمويل والتخطيط
وزارة التجارة

الست صديقة باقر عبد الله
مديرة مديرية إحصاء التجارة
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

ورقة مقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا / للمشاركة بورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة للمنشات الصغيرة والمتوسطة (بيروت 6 – 7 تشرين الثاني 2006).

معوقات التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي

المقدمة :

ثمة اعتبارات عديدة تدعو إلى توجية الاهتمام إلى دراسة المعوقات التي تقف حائلا أمام النهوض بالتبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي اولهما : إن أخطر ما يميز الاقتصاد العراقي _ شأنه في ذلك شأن سائر الاقتصاديات النامية_ اعتماده الكبير على الخارج استيرادا"و تصديرا" .
ثانيهما : إن التجارة الخارجية باتت من أهم الآليات التي تساهم في النهوض بالاقتصاد العراقي الذي يعاني من ضعف في طاقاته الإنتاجية والتصديرية .
و ثالثهما: دراسة هذه المعوقات والبحث عن حلول تؤدي بالاقتصاد العراقي إلى الاندماج بالعالم الخارجي وبالتالي مواجهته لتحديات وآثار العولمة الاقتصادية

إيديولوجية ومعالم التبادل التجاري مع العالم الخارجي في العراق

أولا - النسق الإيديولوجي وأثره في سياسة العراق الاقتصادية

لا يزال اثر النسق الإيديولوجي الذي اعتمده النظام السابق في سياساته الاقتصادية خلال العقود الثلاثة المنصرمة واضحا بشكل جلي في تجارة العراق الخارجية، حيث لا يزال العراق يعتمد على الصناعات الاستخراجية ممثلة بالنفط الخام في صادراته إلى العالم الخارجي ، وتستحوذ على اهتمام الدولة الأول في هذا المجال ، وهذا في الحقيقة يشكل تحدي يواجه الحكومة العراقية الحالية ، إذ ينبغي البحث عن آلية للخروج من هذه السياسة وذلك من خلال أعادة هيكلية الاقتصاد العراقي وفق أطر تتيح للقطاعات الاقتصادية الأخرى أن تأخذ دورها في الاقتصاد العراقي .

ثانيا" - القطاع الصناعي وضعف أمكانياتة في النهوض بالتبادل التجاري

تعتمد الدول الناشئة في تجاربها الخارجية على الصناعة التحويلية حيث أثبتت التجربة أن الصناعة التحويلية القطاع الأمثل الذي يمكن للدول أن تجني ثمار قطوف العولمة من خلالها وبذلك على الدول إن تعطي لهذا القطاع العناية الاستثنائية والدعم .
وقد تبين من خبرة الدول النامية ذات التجارب الناجعة انه حتى يمكن للصناعة التحويلية إن تصبح قطاعا" قائدا للنمو، فعليها إن تكون ذات توجه خارجي أي لأغراض التصدير وان تحقق الاستخدام الكامل للاستثمار في الموارد البشرية.
ويعاني القطاع الصناعي في العراق في هذه المرحلة من ضعف طاقته الإنتاجية والتصديرية وذلك بسبب تعطيل معظم جهازه الإنتاجي بسبب الدمار الذي لحق بالقطاع الصناعي من جراء الحرب الأخيرة .
لذلك فأن ضعف الطاقة الإنتاجية والتصديرية في العراق يشكل عائق أمام النهوض بالتبادل التجاري العراقي مع العالم الخارجي .

ثالثا"- ضعف القدرة التنافسية للصناعات العراقية

ينصرف مفهوم القدرة التنافسية نحو قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختيار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسع الدخل الحقيقي للمواطنين ، وبالتالي فأن القضية الأساسية لبقاء البلد في حلبة المنافسة الدولية تتمحور في قدرة الدولة ونجاحها في تخفيض تكاليف الإنتاج و استطاعة السلع والخدمات المنتجة في النفاذ إلى السوق الخارجية بقدرة وقوة على المنافسة .
إن الصناعة التحويلية في العراق للأسف لا تمتلك مقومات النهوض بإنتاجيتها لأنها غير قادرة على النهوض بمعدل كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج .
إن معطيات التجارة الدولية تفرض على العراق تحدي يتمثيل بالنهوض بأداء صادراته التي ينبغي إن تشكل المنتجات الصناعية حيز كبير من قائمة صادراته، لذلك فأن ضعف القدرة التنافسية للصناعات العراقية تشكل عائق في نمو تجارة العراق على المستوى الدولي.

رابعا"- عدم الوضوح في معالم سياسة التجارة الخارجية

ينصرف سياسة التجارة الخارجية بأنها تلك الأساليب والتدابير التي تتبعها الدول لتنظيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول العالم الأخرى وذلك حسب ما تمليه عليه ظروفها وما تسعى إلى تحقيقه من هذه السياسة التجارية سواء تحقيق منافع أو درء مخاطر تجارية أو اجتماعية أو سياسية.
إن من المآخذ على التجارة الخارجية في العراق هي انعدام الأطر السليمة للسياسة التجارة الخارجية حيث تعاني هذه السياسة من تخبط واضح لانعدام التوجيه السليم لهذه السياسة، حيث تم إصدار قرار تعليق الرسوم الكمركية على السلع المستوردة (تم تخفيض الرسوم الكمركية على الاستيرادات وتوحيدها في رسم موحد بنسبة 5%من قيمة السلع المستوردة باستثناء الغذاء والدواء التي أعفيت من هذا الرسم) وهذا يؤدي إلى تقليل الهوامش التجارية المفروضة على البضائع المستوردة – وهو من صالح المستورد – ولكن في نفس الوقت أدى إلى فتح المنافذ الكمركية العراقية على أوسع الأبواب وإغراق السوق بالسلع التي تؤثر على الصناعة المحلية من جهة وعلى تجارة المنشأت الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى حيث أصبح العرض أكثر من الطلب وأيضا خلق هذا القرار حالة من العشوائية في الاستيراد لم يشهدها العراق من قبل ، وهناك حقيقة أخرى افرزتها مسألة تعليق الرسوم الكمركية هو إن هذا الأجراء اضعف القدرة التفاوضية للعراق مع دول العالم الخارجي وهذا الحالة سبق وان تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي .

خامسا"- القيود غير الكمركية وافرازاتها السلبية على التجارة الدولية

في إطار التوجه نحو نظام تجارة دولية تستهدف التحرر التجاري فأن القيود غير الكمركية أصبح التخلص من افرازاتها على التجارة الدولية أمر ليس بالميسور وذلك لتعدد الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدول للتحكم في الواردات وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد.

وتعاني التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من افرازات هذه القيود على التبادل التجاري العربي .
وعلى الرغم من الدعوات التحريرية الواسعة ذات الصوت العالي والرغبة الحقيقية للحكومات الغربية، إلا إن منظمة التجارة العالمية تسمح باستخدام بعض الأدوات التجارية التي تحد من حرية التجارة مثل الحماية في حالات الطوارئ ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

سادسا"- العلاقات الاقتصادية والتجارية وخلوها من محتوى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الإطراف

حتى تأخذ العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ودول العالم الخارجي بعدا" ايجابيا" للعراق ينبغي إن تؤطر هذه العلاقات باتفاقيات ثنائية أو متعددة الإطراف تعطي للعراق مزايا نظام الافضليات المعمم ، إلا إن واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ودول العالم الخارجي لم تأخذ بعدا"واسع من الاتفاقيات مما افقد العراق من المزايا التي تتيحها هذه الاتفاقيات كما إن تجارة العراق الخارجية مادامت خارج منظمة التجارة العالمية فأنها بحاجة إلى عقد اتفاقيات منطقة تجارة حرة مع أمريكا ودول الاتحاد الأوربي واليابان لتحقيق والاستفادة من المزايا التي تتيحها منظمة التجارة العالمية .

سابعا"- ضعف البنى الأساسية الداعمة للتجارة الخارجية للعراق

للنهوض بتجارة العراق الخارجية ينبغي إن تكون هناك بنية أساسية متطورة من قبيل وسائط النقل البحري والبري والسكك الحديدية والمستوى العالي من الاتصالات تساهم في تعزيز التجارة الالكترونية و منظومة تشريعية وقانونية ميسرة وسهلة للتبادل التجاري ، والواقع إن العراق يفتقر إلى بنية أساسية مكتملة تساهم في النهوض بالتجارة الخارجية للعراق .

ثامنا"- تحرير التجارة الخارجية

من إستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2005 – 2007 تحرير التجارة الخارجية و التي تهدف إلى زيادة تشابك الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وإزالة التشوهات في الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد العراقي .
وقد تم تأسيس لجنة وطنية لوضع قواعد ثابتة وشفافة للتجارة الخارجية وسياسات وتعليمات للتجارة الداخلية يتلاءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية إن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والالتزامات الدولية الناجمة عن ذلك تمثل آلية متكاملة تستهدف إصلاح الاقتصاد الوطني كما تقوم اللجنة المذكورة بتقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتحديد الإجراءات اللازمة لتخفيف ذلك.

شكرا" لإصغائكم .. وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام